مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 19 مارس 2024

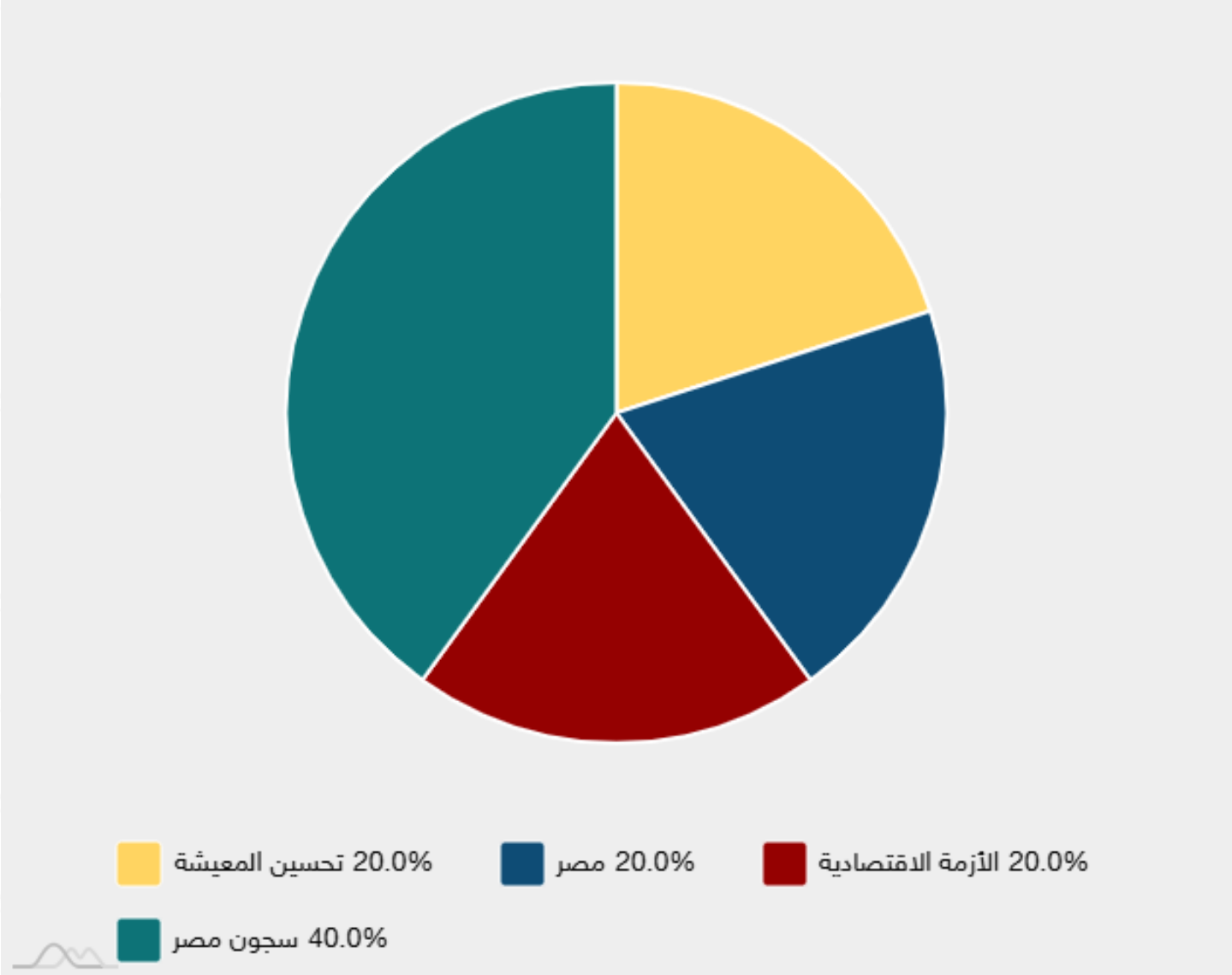

حزب الكرامة: محاولة اعتداء على حمدين صباحي عقب وقفة لنصرة غزة

(سياسي . العربي الجديد)

قال حزب الكرامة المصري، إن السياسي حمدين صباحي تعرض لمحاولة اعتداء من قبل عناصر مجهولة، وذلك بعد انتهاء مشاركته في وقفة رمزية بحضور عدد من الشخصيات العامة أمام مقر وزارة الخارجية للمطالبة بفتح معبر رفح بشكل كامل لدخول المساعدات الإنسانية المكدسة على المعبر.

وأضاف الحزب في بيان اليوم الاثنين: "عقب مغادرته الوقفة بدقائق قليلة وتحركه بسيارته بصحبة عدد من قيادات حزب الكرامة، الوزير الأسبق كمال أبو عيطة، ورئيس الحزب سيد الطوخي وأمين تنظيم الحزب محمد زكي، فوجئ صباحي بعناصر مجهولة تستقل دراجة بدون أرقام وحاولوا توقيف سيارته والاشتباك معه ومرافقيه ومحاولة سرقة مفاتيح السيارة ولكن تجمع المواطنين حال دون ذلك، وانتهى الأمر بانصراف تلك العناصر بعد تعليمات جاءتهم من بعض الأشخاص الموجودين في موقع الحدث نفسه، وانصراف صباحي ومرافقيه بسلام".

وأعرب الحزب عن "بالغ استيائه ودهشته من هذه الأساليب القديمة والمكشوفة، وخاصة عندما تكون على خلفية موقف المشاركة في وقفة رمزية وسلمية متعلقة بقضية يفترض أنها محل إجماع مثل القضية الفلسطينية والعدوان على غزة".

وجاءت هذه الوقفة، عقب أسابيع من تسليم مئات الشخصيات العامة المصرية، من سياسيين وإعلاميين ونشطاء وغيرهم، مخاطبة رسمية لمقر وزارة الخارجية المصرية، للضغط من أجل السماح لهم بالدخول برفقة المساعدات الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة، كقوافل بشرية تحمي الإمدادات. حملها لوزارة الخارجية المصرية، كل من عمرو حلمي وزير الصحة الأسبق، ومنى مينا أمين عام نقابة الأطباء الأسبق. ووقعت عليها حتى الآن أكثر من 200 شخصية عامة مصرية وأكثر من 50 من الشخصيات العربية.

وطالب الموقعون فيها بـ"تيسير مرورهم حتى معبر رفح، وعبورهم منه كقوافل بشرية حامية للمساعدات الإنسانية الضرورية جدا لحماية أهل غزة من الموت جوعا وعطشا".

وقال الموقعون: "نحن لا نطلب حماية، سنذهب على مسؤوليتنا الشخصية.. نحن ومئات من داعمي حق الشعب الفلسطيني في الحياة والحرية من الشخصيات العربية البارزة والمرموقة، مستعدون لمرافقة قوافل المساعدات الإنسانية لغزة وهذا يحتاج بالتأكيد لسماح السلطات المصرية لنا بعبور سيناء حتى رفح ثم عبور معبر رفح".

وكانت وزارة الخارجية المصرية قد أرجأت اللقاء مع عدد من رموز هذه القافلة الشعبية أكثر من مرة، كان آخرها الثلاثاء الماضي، ما دعاهم لتنظيم تلك الوقفة.

الحكومة تطالب التجار بخفض أسعار السلع بعد إتاحة الدولار

(اقتصادي . العربي الجديد)

طالب رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي رئيس اتحاد الغرف التجارية بسرعة عقد اجتماع استثنائي مع مسؤولي جميع الغرف التابعة للاتحاد، للإعلان عن خفض أسعار السلع بما يتناسب مع إتاحة الدولار في البنوك، وتراجع سعره الرسمي حالياً عن سعره في السوق الموازية، قبل قرار البنك المركزي المصري الأخير تعويم الجنيه.

وقال مدبولي، خلال ترؤسه اجتماع لجنة ضبط الأسواق وأسعار السلع، بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين المعنيين، اليوم الاثنين، إن المواطن عانى خلال الفترة الأخيرة من ارتفاعات في أسعار السلع الأساسية، واليوم يجب أن يسمع أخباراً إيجابية من التجار بشأن خفض الأسعار، مطالباً وزير التجارة والصناعة بسرعة عقد اجتماع مع المصنعين للنظر في مسألة خفض الأسعار، إثر تراجع تكلفة الإنتاج.

وأضاف مدبولي أنه لا يوجد أي عذر حالياً للتجار والمصنعين أو منطق في استمرار رفع الأسعار، لذلك يجب أن يرى المواطن انخفاضاً في أسعار السلع خلال الأيام القادمة، مستطرداً بأنه يتابع بنفسه مستوى الأسعار بشكل دوري، ومدى توفر السلع في الأسواق، الأمر الذي يستلزم شعور المواطن بذلك في هيئة انخفاض الأسعار.

وأشار إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة الأخيرة مع البنك المركزي، بهدف تدبير الدولار بعد تحرير سعر الصرف، والإفراج عن السلع، مؤكداً أن محافظ البنك المركزي يرسل إليه يومياً حجم ما يجرى تدبيره من موارد النقد الأجنبي للإفراج عن السلع والبضائع من الجمارك، وذلك بوتيرة متسارعة بصورة ملموسة.

وتابع مدبولي أنه مع إتاحة الدولار، والإفراج عن السلع، ووصول سعر صرف الدولار الرسمي الآن إلى أقل مما كان في السوق السوداء، وتوفره في البنوك، فلا بد من أن ينعكس كل هذا على الأسعار بشكل ملحوظ.

من جانبها، قالت وزيرة التخطيط هالة السعيد إنه من المهم أن يشعر المواطن بانخفاض في أسعار السلع، لا سيما الأساسية منها، وذلك بالنظر لدور أسعار السلع الأساسية في التأثير على معدلات التضخم، مضيفة أنه من مصلحة الصناع والتجار والمستهلك والمجتمع كله أن تنخفض معدلات التضخم، لأن تراجعها يسهم في تحسن الاقتصاد بوجه عام.

وتسارع التضخم السنوي في مصر إلى 36% خلال فبراير/ شباط الماضي، صعوداً من 31.2% في يناير/ كانون الثاني السابق له، وسط زيادات في أسعار الأغذية والمواصلات والضيافة.

وخلال فبراير الماضي (أي قبل التعويم الأخير)، قفز تضخم أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 48.5% على أساس سنوي، وسط ارتفاع أسعار الخضراوات بنسبة 74%، واللحوم والدواجن بنسبة 43%، والحبوب بـ47%.

كذلك، زادت أسعار مجموعة السجائر والمشروبات الكحولية بنسبة 87%، والملابس والأحذية بنسبة ارتفاع بلغت 26.1%، والسكن والمياه والوقود والكهرباء والغاز بنسبة 11.2%.

حبس 165 شاباً وفتاة عقب ظهورهم من اختفاء قسري لسنوات

(تشريعي . العربي الجديد)

رصد "العربي الجديد" ظهور 165 شاباً وفتاة، كانوا مختفين قسريا لفترات طويلة متفاوتة، في مقر نيابة أمن

الدولة العليا المصرية، على مدار نحو 3 أسابيع ماضية، وصلت فترة إخفاء أحدهم بشكل قسري إلى 4 سنوات و20 يوما، من دون أن يعلم عنهم أحد رغم التقدم ببلاغات وإخطارات إلى النيابة العامة وأجهزة الأمن بالقبض عليهم.

وقررت النيابة العامة حبس الـ165 شابا مدة 15 يوماً، وذلك على خلفية اتهامات متعددة وجهت إليهم في 4 قضايا مختلفة.

وضمت قائمة أسماء المعتقلين في القضية الأولى "أحمد شحاتة، وأحمد أمين، وأحمد عثمان، وأحمد عبد العظيم، وإمام محمود، وجمال حارث، وجمال إبراهيم، وجمال حلمي، وحامد الزر، وحسن حسانين، وخالد عماد، والسيد أحمد، والسيد محروس، وصبحي عيد، وصلاح خليل، وعاطف محمد، وعبده بخيت، وعلاء رجب، وعلاء سيد، وعلي شتية، وعمرو فارس، وفتحي عبد الغني، وفرج صافي، ومازن أحمد، ومحمد عبد الفتاح، ومحمود مهنا، ومحمود عبد الجيد، ومصطفى عبد النبي، ونشأت سلمان، ووليد سعيد".

وضمت القضية الثانية "أحمد العناني، وأحمد صبري، وأحمد حمزة، وأشرف همام، وإيهاب عثمان، وحامد شعبان، وحسام المكاوي، وحسين إسماعيل، وحشمت أبو العز، ورامي تادرس، ورضا عبد الفتاح، وسليمان إبراهيم، وصباح أنطوان، وصلاح عبد الرحمن، وصلاح شتا، وطارق مشحوت، وطارق أحمد، وعبد الجواد السهلمي، وعبد الرحمن عايش، وعبد الشافي توفيق، وعمار صابر، وعمر محمد، ومحمد رشيدي، ومحمد شتيوي، ومحمد عليش، ومحمد يوسف، ومحمد طلبة، ومحمد عبد الفتاح، ومحمود الوكيل، ومصطفى علي، وميسرة محمود، وهاني عبد الرشيد، ووليد حجاج".

وضمت القضية الثالثة "أحمد الأتربي، وأحمد شحاتة، وأحمد حمدي، وأحمد سليمان، وأحمد عبد الحليم، وأحمد النوني، وأحمد علي، وأحمد العشماوي، وأحمد أبو زامل، وأشرف الغرابلي، وسليمان عوض، وسليمان محمد، وسماح مهران، وشريف محمد، وطارق دسوقي، وعبد الحفيظ الصاوي، وعبد الرحمن عطية، وعبد الرحمن شبايك، وعبد الرحمن محمد، وعقبة علاء، وعلاء إمام، ومحفوظ مرسي، ومحمد إبراهيم، ومحمد خالد، ومحمد سمير، ومحمد علي، ومحمود إسماعيل، ومحمود قبالة، ومصطفى عبد االله، ومعتصم خالد، ونادر محمدين، وهاني عبد الحليم، ووائل أبو زيد، وياسر حسين".

وضمت القضية الرابعة 21 شاباً كانوا مختفين قسريا أكثر من 145 يوما، عقب اعتقالهم على خلفية التظاهرات التي اندلعت الجمعة 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، دعماً لقضية فلسطين ونصرة لقطاع غزة في مواجهة عدوان الاحتلال الإسرائيلي.

وضمت القضية الخامسة 32 شابا كانوا مختفين أشهراً عديدة، وهم "إبراهيم حسن، وأحمد عبد الفتاح، وأحمد عبد العاطي، وأسامة محسن، وبلال راشد، وحسام أمين، وخالد عبد العزيز، وسامي محمد، وسعد عبد العزيز، وسيد أحمد، والسيد عبد السلام، وشريف أمين، وشريف عبد الحميد، وعاطف الشوادفي، وعبد الرحمن جمال، وسلمي حمدي، وعبد الرحمن شريف، وعبد السلام مصطفى، وعبد االله الشبراوي، وعبد االله رزق، وعبد االله المنير، وعلي أحمد، ومحمد إسماعيل، ومحمد سامح، ومحمد عبد الغني، ومحمد أمين، ومحمد فايز، ومحمود بدوي، ومدحت هليل، ومها سلامة، وناصر سلمان، وهشام طه، وياسر صبري".

وضمت القضية السادسة 13 شابا وهم "أحمد عبد الفتاح، وبهجت غريب، وحسين سليمان، وزكي سند، وعادل عبد الحميد، وعارف سلمان، وعبد االله عبد الحميد، وعمرو فتحي، ومحمد ربيع، ومحمد سليمان، ومحمد العيسوي، ومحمود رضا، وناصر محمود".

القضية السابعة ضمت معتقلا واحدا فقط وهو الشاب "عبد االله محمد هيكل، 19 سنة، طالب"، الذي تم إخفائه قسريا مدة 4 سنوات و20 يوما، وظهر في مقر نيابة أمن الدولة عقب هذه المدة من الإخفاء القسري من دون أي تحقيقات أو اتهامات وجهت إليه طوال هذه الفترة. حيث اعتُقل الشاب تعسفيا وأُخفي قسرا منذ يوم 20 يناير/كانون الثاني 2020، ولم يظهر طوال هذه الفترة.

القضية الثامنة ضمت أيضا معتقلا واحدا وهو الشاب "عبد الظاهر محمد عبد الظاهر"، الذي تم اعتقاله وإخفاءه قسرا مدة 10 أيام، حيث تم اعتقال الشاب تعسفيا وإخفاءه قسرا منذ يوم 10 فبراير/ شباط 2024.

وقد تنوعت الاتهامات في القضايا الثمانية من اتهامهم بالانضمام إلى جماعة إرهابية أنشئت على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة لتعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، والخروج على الحاكم، ونشر أخبار كاذبة، بقصد تكدير السلم العام، في إطار أهداف جماعة الإخوان المسلمين، والترويج لأغراض الجماعة التي تستهدف زعزعة الثقة بالدولة المصرية ومؤسساتها، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

كما تضمنت الانضمام والمشاركة في مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وتحريضاً ضد الدولة المصرية وقياداتها ومؤسساتها المختلفة، والاتفاق على نشر هذه الأمور، واعتناق أفكار تكفيرية ومشروعية الخروج على الحكام.

الدولار يتراجع والبنك المركزي يحرك سعر الصرف بضوابط ما قبل التعويم

(اقتصادي . العربي الجديد)

واصل الدولار تراجعه أمام الجنيه المصري، فيما يدفع الذهب سعره إلى مزيد من الهبوط، مع اقتراب العملة الأميركية من 47 جنيهاً في البنوك الرسمية، فيما بعض البنوك الخاصة تتهافت على شرائه من المتعاملين بسعر 47.80 جنيهاً.

وبلغ سعر الدولار بسوق الذهب 48.40 جنيها، رغم هبوط سعر الغرام عيار 21 الأكثر مبيعا عند 2900 جنيه، والذهب بلغ 23 ألفا و520 جنيها.

وتعكس شاشات البيع والشراء المعلقة بداخل فروع البنوك المختلفة ضآلة العائد من حركة البيع والشراء، حيث يقتصر هامش الربح بين البيع والشراء في البنوك على إحراز 10 قروش، بينما تبين جولة ميدانية في عدد من فروع البنوك الحكومية والخاصة أن حركة الدولار في البنوك تسير في اتجاه واحد، بما يمكن البنوك من تحقيق عوائد هائلة، من تدبير العملة لكبار العملاء.

ويستهدف بعض البائعين توفير مصروفات تتضاعف بموازنة الأسر خلال شهر رمضان، وشراء مستلزمات العيد، وآخرون يسعون إلى سداد ما عليهم من أقساط مجدولة وقليل ممن يستبدلون العملة لشراء شهادات ادخار بعائد على الجنيه يصل إلى 30%.

ترفض البنوك بيع الدولار والعملة الصعبة للجمهور، وسط تدفقات حزم من القروض والاستثمارات والمنح الدولية، قدرها محمد معيط وزير المالية بنحو 16.1 مليار دولار، من بين 20 مليار دولار قيمة تمويلات، تعهد بها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والدول المانحة، عدا قيمة صفقة بيع مدينة رأس الحكمة للصندوق السيادي الإماراتي بنحو 35 مليار دولار.

وقالت مصادر في بنك حكومي كبير لـ"العربي الجديد"، إن تعليمات التعامل على الدولار والعملات الصعبة للجمهور ما زالت تسير "على قديمه" وفق النهج الذي يفرضه البنك المركزي منذ عام، بألا يتم بيع الدولار أو العملة الصعبة للجمهور سوى الفئات التي تحددها الحكومة القاصرة على المسافرين للخارج ولديهم تذكرة طيران قبل موعد الإقلاع بساعات، والمبعوثين في رحلات رسمية.

تتضمن التعليمات تدبير الدولار للشركات والموردين وفقاً للأولويات التي اعتمدها مجلس الوزراء العام الماضي، وتشمل شراء المواد الغذائية الأساسية والأدوية، مقابل عمولة تدبير عملة تبلغ 10%، ترتفع إلى 16% لمستلزمات الإنتاج الأخرى، مع حظر تدبير الدولار لشراء أية منتجات تراها الحكومة من "السلع الاستفزازية" والتي تشمل مستحضرات التجميل وطعام الحيوانات والأكسسوارات والهواتف، والسيارات الفارهة والملابس الجاهزة والأحذية والحلوى والأطعمة الفاخرة.

سمحت بعض البنوك باستخدام عملائها بطاقات الائتمان مسبوقة الدفع بالدولار، بالشراء عبر الإنترنت أو في الخارج بحد أقصى يوازي 100 ألف جنيه شهريا للمشتريات.

وأكدت 3 مصادر تعمل في بنوك حكومية وخاصة وأجنبية مشتركة أن سعر الصرف لم تتحقق له المرونة الكاملة، بما يحد من حرية البنوك في توفيره لكافة العملاء، مشيرين إلى أن سعر الصرف ما زال يدار عبر تحركات الأسعار يوميا من البنك المركزي، والذي يُعتبر مؤشرا لكافة البنوك للعمل به طوال اليوم، مع التزام شركات الصرافة التابعة للبنوك والخاصة بتحريك الأسعار وفقا لمؤشر السعر المعلن من المركزي.

وأوضحت المصادر أن البنوك تعتمد على تدبير الدولار للعملاء من عوائد مشترياتها المباشرة من الجمهور أو فروع الصرافة التابعة لها يومياً، مؤكدين عدم وصول تدفقات نقدية بالدولار أو أي من العملات الصعبة من البنك المركزي إلى خزائن البنوك، عدا ما تحدده اللجنة الحكومية لتمويل الواردات الموجودة بالموانئ أو التي تتعجل الجهات الرسمية شراءها من الخارج.

في غضون ذلك، يخشى محللون تأخر المركزي في ضخ الدولار لخزائن البنوك والاستمرار في سياسة سعر الصرف المدار، بما يعيد أزمة الدولار ودفع الطلب عليه نحو السوق السوداء من جديد.

أعلن البنك المركزي عن تلقيه 11 مليار دولار من عوائد بيع مدينة رأس الحكمة للجانب الإماراتي، مشيرا إلى إجراء مقاصة بما يعادل 5 مليارات دولار منها وفقا لسعر الصرف بعد التعويم الأخير، حين بلغ الدولار 50 جنيها، دون أن يشير "المركزي" إلى تفاصيل الإيداع للمبلغ المتبقي من الدفعة الأولى لسداد قسط البيع، والمنتظر إتمام دفعه بالكامل خلال شهرين.

ينتظر محللون إفصاح البنك المركزي عن أرصد الاحتياطي النقدي، وسبل التزامه بسدادها المبالغ المستحقة للبنوك التي اقترضها من حساب العملاء، في اجتماع لجنة السياسات النقدية 28 مارس/آذار الجاري.

يشير محللون إلى عدم إدراج صندوق النقد الدولي القرض الجديد المحدد لمصر في جدول أعماله، حتى 27 مارس

الجاري، متوقعين أن يناقش خبراء الصندوق خلال إبريل/نيسان المقبل حزمة المساعدات التي وافق عليها أخيرا، وتشمل قرضا إضافيا يبلغ 5 مليارات دولار وآخر تكميليا بـ 1.2 مليار دولار، وإجراء التصويت النهائي على اتفاقية الإصلاح الهيكلي الجديدة للاقتصاد المصري.

ويوضح اقتصاديون أن حزمة القروض والتسهيلات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لمصر، خلال زيارة رئيسة المفوضية الأوروبية أورسلا فون دير لاين أمس الأول، بقيمة 7.4 مليارات يورو، ستجري على عدة مراحل ممتدة حتى عام 2027، والتي تشمل 5 مليارات يورو قروضا ميسرة لدعم الإصلاح الاقتصادي والهيكلي بالدولة، و1.8 مليار يورو لدعم قدرة القطاع الخاص على المنافسة وتمويل الخطط الاستثمارية، و600 مليون يورو توجه لتطوير نظم مكافحة الهجرة غير الشرعية وتوطين الشباب الراغبين في السفر إلى أوروبا عبر مسارات التهريب.

تجري الحكومة مفاوضات للحصول على 3 مليارات دولار من البنك الدولي وإنكلترا واليابان، خلال العام الجاري، وفقا لتصريحات صحافية لوزير المالية.

ويتوقع بنك "غولدمان ساكس" أن تحصل الحكومة على تمويلات من صندوق النقد الدولي والشركاء الأوروبيين بنحو 17 مليار دولار، على دفعات ممتدة للأعوام ما بين 2024 و2027، ليرتفع الاحتياطي النقدي من متوسط 35 مليار دولار حاليا إلى 50 مليار دولار بنهاية العام، يزيد إلى 61 مليار دولار 2027.

ويؤكد البنك في تقرير أصدره الأسبوع الماضي، أن التمويلات الخارجية لمصر التي ستبلغ نحو 26.5 مليار دولار على مدار السنوات الأربع المقبلة، لن تتمكن من سد فجوة العجز في الحساب الجاري، مع ارتفاع الواردات بمعدلات أسرع من توافر الدولار، مؤكدا أن هذه الأزمة لن تعوض إلا بزيادة تحويلات المصريين في الخارج، لتصل إلى 30 مليار دولار على الأقل بنهاية عام 2027.

الحكومة: مد توفيق أوضاع وتقنين إقامة الأجانب المقيمين بصورة غير شرعية 6 أشهر

(سياسي . البوابة نيوز)

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه اليوم على مد فترة توفيق أوضاع وتقنين إقامة الأجانب المقيمين بالبلاد بصورة غير شرعية المنصوص عليها في المادة الثانية من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3326 لسنة 2023 لمدة ستة أشهر إضافية.

يأتي ذلك حتى يتسنى تسوية أوضاع شريحة جديدة من الأجانب المستهدفين من القرار.

وصدّق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية، بإنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة ممفيس".

ونص مشروع القرار على أن تكون لـ "جامعة ممفيس" شخصية اعتبارية خاصة، ويكون مقرها القطعة رقم 25 بمنطقة الجامعات والمعاهد بمدينة القاهرة الجديدة، محافظة القاهرة، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح.

وتهدف "جامعة ممفيس" إلى الاسهام في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات، وذلك بما يحقق الربط بين أهدافها واحتياجات المجتمع المتطور، وأداء الخدمات البحثية للغير، وعلى الجامعة أن توفر أحدث الأجهزة المتطورة، وأن تعمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية، مستفيدة في ذلك بما حققته الدول المتقدمة باستخدامها لأحدث التطورات والأساليب الأكاديمية.

وتضم "جامعة ممفيس" كليات: الطب البشري، والهندسة، وإدارة الأعمال، على أن يكون بدء الدراسة بكلية الطب البشري مقرونا بإنشاء وتشغيل المستشفى الجامعي، وبعد موافقة مجلس الجامعات الخاصة على المنشآت وبرنامج التشغيل.

وللجامعة إنشاء كليات ومعاهد عليا متخصصة، ووحدات بحثية أخري بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن.

كما نص مشروع القرار على أنه يجوز للجامعة أن تقبل الطلاب المصريين والأجانب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، وفقاً للشروط التي يحددها مجلس الجامعة، والضوابط التي تقرها وزارة التعليم العالي، ممثلة في مجلس الجامعات الخاصة.

واعتمد مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 245 لسنة 1996، والخاص بإنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا".

ونص مشروع القرار، على أن يُستبدل بنص المادة رقم (1) من قرار رئيس الجمهورية رقم 245 لسنة 1996 النص الآتي "تُنشأ جامعة خاصة تسمى "جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا" تكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون لها مقران بمدينة 6 أكتوبر بمحافظة الجيزة، وبمدينة طيبة الجديدة بمحافظة الأقصر، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح".

وأضاف مشروع القرار إلى المادة 2 مكرر من قرار رئيس الجمهورية رقم 245 لسنة 1996 بنداً جديداً برقم (14) لإضافة "كلية الطب البشري"، على أن يكون بدء الدراسة بالكلية مقرونا بإنشاء وتشغيل المستشفى الجامعي، وبعد موافقة مجلس الجامعات الخاصة على المنشآت وبرنامج التشغيل.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 435 لسنة 2020، والخاص بإنشاء جامعة أهلية باسم "جامعة العلمين الدولية"، وذلك بإضافة كلية العلاج الطبيعي للمادة الرابعة من القرار المشار إليه. ويأتي ذلك تحقيقاً لهدف الجامعة المتمثل في رفع مستوى التعليم والبحث العلمي، وتوفير التخصصات العلمية لإعداد المتخصصين والفنيين والخبراء في شتى المجالات.

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 27 لسنة 2002 بإنشاء جامعة خاصة باسم "الجامعة الألمانية بالقاهرة"، بإضافة 5 كليات جديدة، وهي: الطب البشري والجراحة، والعلاج الطبيعي، والتمريض، وطب وجراحة الفم والأسنان، وتكنولوجيا العلوم الصحية التطبيقية.

على أن يكون بدء الدراسة بكلية الطب البشرى والجراحة مقرونا بإنشاء وتشغيل المستشفى الجامعي، وبعد موافقة مجلس الجامعات الخاصة على المنشآت وبرنامج التشغيل.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم 119 لسنة

2013 بإنشاء جامعة خاصة باسم "جامعة حورس"، وذلك بإضافة 4 كليات جديدة هي: كلية الذكاء الاصطناعي والمعلومات، وكلية تكنولوجيا العلوم الصحية التطبيقية، وكلية الفنون الجميلة والتصميم، وكلية الألسن والترجمة.

وصدّق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بتخصيص قطعتي أرض بمساحة 48.3 فدان، ومساحة 17.9 فدان، من الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة، ناحية مركز ومدينة الطود، لصالح محافظة الأقصر، لاستخدامهما في توسعات محطة معالجة صرف صحي الطود والدبابية، القائمة ضمن مشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، لاستيعاب تصرفات القرى المَخدُومة بهذه المحطة.

واعتمد على مشروع قرار مجلس الوزراء بشأن الحالات والضمانات والشروط والإجراءات المنظمة لخروج الأدوات والمهمات والآلات بصفة مؤقتة من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد والإعادة.

ونص مشروع القرار على أنه يُسمح بالخروج المؤقت للأدوات والمهمات والآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل المجهزة ذات الاستعمالات الخاصة، من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد، لاستخدامها سواء لحساب المشروع أو التأجير للغير، والإعادة، وذلك وفق مجموعة من الضوابط.

وسرد مشروع القرار مجموعة الضوابط التي على أساسها يُسمح بالخروج المؤقت للأدوات والمهمات، وغيرها من البنود المذكورة سابقاً، من المنطقة الحرة إلى داخل البلاد والإعادة، ومن بين هذه الضوابط، أنه يُرخص للمشروعات العاملة بالمنطقة الحرة، بالخروج المؤقت للأدوات والمُهمات والآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل المُجهزة ذات الاستعمالات الخاصة اللازمة لمزاولة نشاطها للعمل داخل البلاد لحسابها وفقاً للنشاط المُرخص لها به، بتعهد من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أو بتعهد من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بالنسبة لمشروعات المنطقة الحرة العامة الإعلامية التي من بين أغراضها مزاولة أحد الأنشطة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام المشار إليه، بسداد كافة الضرائب الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب والرسوم المُستحقة في حالة عدم إعادة التصدير، وتُحدد فترة الخروج المؤقت بستة أشهر يجوز مدُها لمُدة أخرى بموافقة رئيس مصلحة الجمارك أو من يفوضه، وفي حالة تجاوز المدة المحددة للخروج المؤقت أو العمل لحساب الغير تطبق الأحكام العامة المنصوص عليها بقانون الجمارك ولائحته التنفيذية المشار إليهما.

ونصت الضوابط على أن يتم تقديم شهادة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بأن طبيعة النشاط وضرورة مزاولته تستلزم خروج تلك الأشياء إلى داخل البلاد، مع تعهد صاحب الشأن بعدم مزاولة نشاط آخر داخل البلاد بتلك الأشياء بخلاف النشاط المُرخص به داخل المنطقة الحرة، وفي حالة تشغيل المشروع للأدوات والمهمات والآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل المجهزة ذات الاستعمالات الخاصة لصالح الغير خارج المنطقة الحرة، يتم تطبيق الأحكام المنصوص عليها في قانون الضريبة على القيمة المضافة ولائحته التنفيذية المشار إليهما، مع تطبيق كافة القواعد القانونية الأخرى المُقررة في مثل هذه الحالة، كما أنه في حالة قيام المشروع بتأجير المعدات للغير فتطبق القواعد الجمركية العامة المعمول بها.

ووافق مجلس الوزراء على تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم إدارة المخلفات رقم 202 لسنة 2020، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات الحالية لمنظومة الإدارة المتكاملة للمواد والمخلفات، وبهدف إحكام الرقابة والمتابعة على منظومة الإدارة المتكاملة للمُخلفات.

وينص التعديل على تعريف مدفن المخلفات الخطرة، بأنه مدفن يتكون من خلية واحدة أو خلايا متعددة، يُستخدم للتخلص النهائي من المُخلفات الخطرة في صورتها الصلبة، ويُصمم المدفن ويُنفذ ويتم تشغيله وفق اشتراطات خاصة تتناسب مع خصائص المواد الخطرة التي يتم التخلص منها في كل خلية بطريقة آمنة، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من منظومة مدفن المخلفات الخطرة؛ نظامٌ مزدوج للتبطين العازل لقاع المدفن، ونظام لتجميع ومعالجة الانبعاثات الغازية، ونظام لتجميع مياه الأمطار، ونظام استقبال المخلفات الخطرة عند وصولها لتصنيفها وتحديد مكان وطريقة دفنها، ونظام لرصد ومراقبة التسرب، ونظام للغلق الآمن لخلايا المدفن، ونظام لإدارة ما بعد الغلق.

نص التعديل على أن يُنشأ بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بعد العرض من وزير التنمية المحلية، حسابٌ مركزيٌ موحد بالبنك المركزي المصري، تُودع فيه أي موارد مالية لدعم منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات، تمهيداً لتحويلها إلى الحسابات الفرعية لصناديق النظافة بالمُحافظات، للصرف منها على منظومة الإدارة المتكاملة، وفقاً للحاجة الفعلية لوحدات الإدارة المتكاملة، بما يُمكنها من أداء دورها على الوجه الأكمل.

كما وافق مجلس الوزراء بصورة مبدئية على الترخيص للمعهد الفرنسي (جوستاف روسي) بالانتفاع واستغلال وتشغيل مركز أورام دار السلام (هرمل)؛ ليكون أول فرع للمعهد خارج فرنسا تحت مسمى (جوستاف روسي انترناشونال مصر)، وذلك في إطار توجه الدولة نحو رفع مستوى تقديم الخدمات الصحية بكافة المنشآت الطبية، وعلى الأخص المستشفيات الحكومية.

يأتي ذلك في إطار تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية بتطوير مستشفى دار السلام "هرمل"، وكذا الموافقة المبدئية على الشراكة مع الشركة الممثلة لمراكز "جوستاف روسي" لتطوير وتشغيل المستشفى لتصبح مركزا عالميا في مكافحة الأورام، وهو ما سيسهم في علاج حالات الأورام بذات الكفاءة والخبرة العالمية، مما يؤدي إلى زيادة نسبة شفاء المرضى، وتقليل عدد الحالات المرضية التي تحتاج للعلاج بالخارج من مرضى الأورام، سواء على نفقة الدولة أو على نفقتهم الشخصية، وبالتالي يخفف العبء على الموازنة العامة للدولة، كما أنه يشجع على السياحة العلاجية في مصر.

وفاة معتقل في قسم شرطة منيا القمح بالشرقية واتهامات بالإهمال الطبي المتعمد

(تشريعي . العربي الجديد)

رصدت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان، وفاة السجين محمد الليل، المحتجز في قسم شرطة منيا القمح بمحافظة الشرقية، على خلفية قضية هجرة غير نظامية، وسط اتهامات للمسؤولين بالإهمال الطبي المتعمد ضده، إذ إنه "رغم الاستغاثات المتكررة لإنقاذه تركوه ينزف ويتألم حتى فارق الحياة".

وبحسب بيان الشبكة، اليوم الثلاثاء، فإن محمد الليل يبلغ من العمر 60 عاماً، كان يعمل في وزارة الأوقاف، من قرية بني نصير -مركز سمنود -محافظة الغربية، تم القبض عليه وقضى فترة عقوبة بعد اتهامه في قضية هجرة غير نظامية في محافظة الغربية وانتقل بعدها إلى محافظة مطروح على ذمة قضية جديدة بالتهم نفسها، قبل أن

/ moasher

يتم ترحيله إلى مركز شرطة منيا القمح في محافظة الشرقية على ذمة قضية جديدة، ثم حصل على قرار بإخلاء سبيله بكفالة 5000 جنيه (نحو 245 دولاراً أميركياً)، وذلك منذ الحادي عشر من مارس/آذار الجاري.

وأضافت الشبكة في بيانها: "بعد تدهور حالته الصحية بصورة خطيرة واستمرار النزيف من فمه، وسط أجواء كارثية، حيث التكدس الشديد وتزايد أعداد المحتجزين داخل غرفة حجر قسم الشرطة، وسوء الأوضاع داخل الحجز، وانتشار التدخين والمخدرات، وانعدام الهواء النقي، وسوء التهوية، زادت خطورة حالته مع عدم تلقيه العلاج والدواء المناسبين ممّا سبّب انهيار قواه تماماً حتى أصبح فاقداً للوعي تقريباً؛ وبدلاً من نقله إلى أحد المستشفيات المتخصصة، أمرت إدارة قسم الشرطة بحمله وتركه في الممر خارج باب الحجز يصارع الموت".

وتابعت الشبكة، "عند مرور ضابط النبطشية، وجده تقريباً يُصارع الموت ولا يقدر على الحديث أو الحركة، حيث صرخ وطلب بفتح باب الحجز وإدخاله داخل غرفة الحجز وتركه مرة أخرى يصارع الموت دون ضمير أو رحمة أو إنسانية، أو التزام بقيمة مهنية وظيفية تدفعه إلى نقل الرجل الذي أوشك على الاحتضار إلى أحد المستشفيات القريبة، أو إلى إحضار طبيب لفحصه رغم مناشدات المحتجزين بإنقاذ حياته".

وأضافت "ترك الليل لمدة ساعتين من دون مساعدة رغم استغاثات زملائه داخل الحجز طلباً للمساعدة وسرعة إنقاذه حتى انهارت حالته الصحية تماماً ولفظ أنفاسه الأخيرة، وسط صدمة الجميع وحزنهم، إذ إنه كان يستعد لإخلاء سبيله بعد معاناة طويلة، متنقلاً بين سجون شرطة وأقسامها تحت ظروف غاية في السوء".

وعلمت الشبكة المصرية من شهادة أحد شهود العيان، أنّ "الضابط أمر بإحضار سيارة إسعاف بعد وفاته، وبعد أقل من 10 دقائق حضرت سيارة الإسعاف لتحمل جثمانه إلى المشرحة؛ وليس إلى أحد المستشفيات لعلاجه كما كان مفترضاً".

وتساءلت الشبكة "لماذا لم يتم إنهاء إجراءات إخلاء سبيله بسرعة رغم تدهور حالته الصحية؟ ولماذا لم يتم علاجه وتوفير العلاج والدواء المناسبين في ظل وجوده في بيئة قاسية قاتلة حيث انتشار التدخين والمخدرات والتي سبّبت تدهور صحته؟ ولماذا لم يتم نقله إلى أحد المستشفيات لعلاجه فور تدهور حالته الصحية في حين تم نقله إلى المشرحة بعد أقل من 10 دقائق من وفاته؟ ألم يكن من الأجدر إنقاذ حياته ونقله إلى المستشفى لعلاجه وإنقاذ حياته؟ ومن المسؤول عن هذه الجريمة المرتكبة وإهدار أرواح أحد المواطنين ولو كانا سجيناً مسلوب الحرية والإرادة؟ وهل أدت النيابة دورها وفتحت تحقيقاً عن ملابسات وفاة السجين والإهمال الجسيم من إدارة قسم شرطة مينا القمح في رعايته".

وطالبت الشبكة بفتح تحقيق ومحاسبة المسؤولين عن حرمان مواطن مصري من حقه في العلاج وتركه ليموت دون مساعدة، ولا سيما أن الأمر أصبح متكرراً في مراكز الاحتجاز، وفي مركز شرطة منيا القمح، الذي يحمل سجلاً سيئاً للغاية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وزير المالية: الحكومة تدعم تحسين مستوى معيشة المواطنين

(اقتصادي . شبكة رصد)

قال وزير المالية محمد معيط في تصريح إعلامي إن الحكومة ستظل داعمة لتحسين مستوى معيشة المواطنين خلال المرحلة المقبلة، والسيسي أصدر توجيهات حاسمة للحكومة عند إعداد الموازنة الجديدة تركز على المواطن وعلى التنمية البشرية خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن الحكومة ستظل داعمة لمعيشة المواطنين حيث تعمل على تحقيق التوازن بين إجراءات التعافي الاقتصادي والانضباط المالي وتعويض المواطنين عن الآثار التضخمية الصعبة، خلال المرحلة المقبلة بصورة تدريجية.

وزعم معيط أن الحكومة تتحمل مع المواطن أعباء التحديات الاقتصادية والآثار السلبية لأربع سنوات من وباء كورونا والموجة التضخمية إلى الأوضاع السياسية بالشرق الأوسط والحرب في أوروبا.

وقال الوزير، أن الصحة والتعليم «أولوية رئاسية» لاستكمال استراتيجية بناء الإنسان المصرى خلال الموازنات المقبلة بدءًا من موازنة العام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥، مع العمل على تأمين احتياطي استراتيجي من السلع، بما يلبى الاحتياجات الأساسية للمواطنين، إضافة إلى زيادة الإنفاق على الحماية الاجتماعية، لتخفيف الأعباء عن متوسطي ومحدودى الدخل.

/ moasher